

أطراف المعارضة بالخارج ترفض أحكام قضية خاشقجي



- | | |
|---|---|
| 13. عبدالله الجريوي - ناشط حقوقي | 1. يحيى عسيري |
| 14. عبدالعزيز المؤيد - ناشط حقوقي | 2. علي الديبسي - رئيس المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان |
| 15. هناء الخمري - كاتبة وباحثة مستقلة | 3. المحامي سلطان العبدلي - مدير مركز الجزيرة العربية لتعزيز الحريات |
| 16. صفاء الأحمد - صحفية مستقلة | 4. م. أنمار بن محمد المسعري - ناشط سياسي |
| 17. رشا الوهي - ناشطة حقوقية | 5. م. عادل سالم الجهني - ناشط حقوقي |
| 18. طه الحاجي - محام ومدافع عن حقوق الإنسان | 6. أ. د. محمد بن عبد الله المسعري - أمين عام حزب التجديد الإسلامي |
| 19. أمين علي - ناشط حقوقي ويوتيوبر | 7. علي آل أحمد - مدير المعهد الخليجي |
| 20. ريجينا نصر - ناشطة حقوقية ومؤسسة منظمة سواء لحقوق الإنسان | 8. عبدالله مدين الغامدي - ناشط سياسي |
| 21. د. مضاوي الرشيد - أكاديمية وأستاذة جامعية | 9. د. حصه الماضي - عضوة في منظمة القسط |
| 22. د. حمزة الحسن - عضو الهيئة القيادية في حركة خلاص | 10. خالد بن فرحان آل سعود - رئيس حركة الحرية لأبناء شبه الجزيرة العربية |
| 23. أميمه النجار | 11. د. فؤاد إبراهيم - عضو الهيئة القيادية في حركة خلاص |
12. أمين النمر - باحث سياسي
hourriya-tagheer.org

رفضت أطراف العمل السياسي المعارضة لحكم ال سعود بالخارج، أحكام قضية قتلة “خاشقجي”، كما نشروا بيان موقع عليه من رموز تلك الأطراف السياسية المختلفة.

وبحسب البيان الموقع من تلك الأطراف، فقد أعلنوا رفضهم القاطع للمحاكمة السعودية في قضية خاشقجي وما نتج عن تلك المحاكمة من أحكام، وذلك كون المحاكمة غير عادلة، والقضاء السعودي فاسد وغير مستقل، والمتهم الرئيس في القضية هو ولي العهد السعودي وهو من يسيطر على سير المحاكمات.

كما أكدوا على أن هذا الحكم الصادر ليس إلا محاولة لذر الرماد في العيون، واستمرار للسياسة السعودية التي لا تريد التوقف عن جرائمها وانتهاكاتها، بل تسعى لتغطيتها والاستمرار في المزيد منها، وأن كل الوعود التي قدمتها حول نيتها التوقف عن الإنتهاكات وطي صفحة الماضي ليست جادة، ولم تتخذ أي خطوات صادقة في أي من الملفات، فقد إستمر التعذيب، والإعدامات، والاعتقالات التعسفية، ولم يفرج عن معتقلي الرأي، ولا زالت الحرب على اليمن، كل ذلك مع نتائج محاكمة الأمس يدل على إصرار السلطات ونيتها المضي قدما في انتهاكاتها، وكذب جميع وعودها وتعهداتها بحل هذه الإشكالات.

وطالب الموقعون على البيان بمحاكمة دولية يمثل فيها المتهم أمام محكمة دولية عادلة ونزيهة، يحضرها الإعلام والمنظمات الحقوقية، ويكفل للمتهمين أمانهم ليقولوا ما لديهم دون خوف، وخاصة حول من أعطاهم الأوامر بإرتكاب الجريمة، كما ندعو السلطات التركية والأمريكية بالكشف عما لديهم من أدلة وتسجيلات.

وكذلك دعوا العالم إلى الضغط من أجل تحقيق العدالة ورفض المسرحية السعودية، وعدم إعانة النظام والوقوف معه والتواطؤ معه، وخاصة مع محاولات النظام المستمرة في تلميع صورته، وتطبيع جرائمه، وإشغال العالم والشعب بقضايا ثانوية بعيدة عن الحقوق والحريات.

وشدد الموقعون في ختام بيانهم على أنهم مستمرين في مناهضة الاستبداد، والانتهاكات، وكشف ظلم النظام وإجرامه، مهما كانت المخاطر، ومهما كلفهم ذلك الأمر من ثمن.